شقها بحجة انتشالها وتطهيرها من العناصر الدخيلة أمر ينتمي الى أوهام البورجوازية الصغيرة .

والقول باصلاحية ويمينية قيادة جمعية العمال العربية له ما يؤكده من القرائن والادلة. فبالاضافة الى ارتباطات هذه القيادة بحزب العمال البريطاني ، وببعض العناصر السياسية اليمينية الفلسطينية المشبوهة بعلاقاتها بالاستعمار ، نجد المؤلف نفسه يورد — دون قصد — « عدم الرغبة في ان يشترك في الوفد [يقصد الوفد المسافر الى باريس] عضو شيوعي ، لتمسك العمال العرب بالاتجاه القومي » !! (ص ٤٠) كما انه يعترف بانضمام سامي طه عام ١٩٤٧ الى الهيئة العربية العليا ، وهي الهيئة التي تجمعت فيها العناصر الاصلاحية واليمينية الفلسطينية بل وعناصر الثورة المضادة ، والتي كانت — بلغة المؤلف — « تضم بعض الشخصيات الفلسطينية الاقطاعية والرأسمالية والعائلية » (ص ٤٤) . هذا في الوقت التي كانت الهيئة تحارب فيه العصبة والمؤتمر ورابطة المثقفين العرب . وكل هذه المنظمات يسارية الاتجاه . ولم يشر المؤلف الى التصريحات العديدة التي كان يدلي بها بعض قادة الجمعية ، وعلى وجه الخصوص سامي طه ، والتي كانوا يتشدقون بها بمطابقة خطهم لخط حزب العمال البريطاني ! كما أسقط نهائيا اقدام جمعية العمال — مع بعض العناصر اليمينية — على تشكيل « حزب الشعب » المشبوه . وان كان الكاتب قد اعترف بتأييد الحزب القومي السوري — المعروف باتجاهاته اليمينية — للجمعية (ص٣٩).

وقد اتهم الخفش الهيئة العربية العليا بقتل ميشيل متري عام ١٩٣٨ (ص ١٨) . هذا في حين لم تكن الهيئة العربية العليا قد خرجت الى النور بعد ، اذ أنشئت عام ١٩٤٦ ، والمؤكد انه يقصد اللجنة العربية العليا ، وهي سلف الهيئة العربية ، والتي أنشئت في نيسان (ابريل) ١٩٣٦ من ممثلي الاحزاب العربية الفلسطينية . وحتى هذه اللجنة لم تكن حزبا ، بل وكان ينتصها الحد الادنى من الانسجام . وأغلب الظن ان الخفش كان يعني بالهيئة العربية هنا المجلسيين ، أي أنصار الحاج أمين الحسيني ، مفتي القدس ورئيس المجلس الاسلامي الاعلى .

ويشير المؤلف الى « أبرز القيادات السياسية التي وجدت في صفوف العمال وهي : ١ — تيار الحزب الشيوعي ، ٢ — تيار الحزب الوطني — حزب الحاج امين الحسيني ، ٣ — تيار الحزب القومي السوري » (ص ٣٨) ، وقد أكد على معارضة الاتجاهين الاول والثاني لقيادة جمعية العمال العربية . وفي هذا المجال وقع المؤلف في خطأ مزدوج : الاول في قوله بأن تيار الحزب الوطني — هو حزب الحاج أمين الحسيني ، في حين ان الحاج أمين لم يكن يعمل ضمن أي من الاحزاب الفلسطينية ، بل كان مفهوما عنه عطفه على الحزب العربي الذي كان يرئسه جمال الحسيني . اما الحزب الوطني — وهو الشق الثاني من الخطأ — فقد كان حزبا صغيرا لم يعمر الا اشهر قليلة في العشرينات ، وقد تزعمه الشيخ سليمان التاجي الفاروقي ، الخصم الالد للحاج امين الحسيني . ولا أظن أن المؤلف يقصد هذا الحزب بكلامه،واغلب الظن انه يقصد به الحزب العربي الفلسطيني . وحين تورد المذكرات المحاولات العديدة للقادة الاصلاحيين للحركة الوطنية من أجل « اخضاع التنظيمات العمالية لسيطرتهم وتحطيمها في حالة فشلهم » ، (ص ٤٣) يورد أمثلة اغتيال ميشيل متري عام ١٩٣٨ وحسن صدقي الدجاني عام ١٩٣٧ وسامي طه عام ١٩٤٧ . والسؤال الذي يفرض نفسه هنا : ما علاقة حسن صدقي الدجاني بالطبقة العاملة !؟ وهو المحامي الارستقراطي وقطب الثورة المضادة وسكرتير حزب الدفاع الوطني الفلسطيني ، الذي عرف بولائه للاستعمار البريطاني . وقد عرف عن الدجاني انه قتل بسبب موقفه المعادي من ثورة ١٩٣٦ الوطنية الفلسطينية، وليس أبدا بسبب انتمائه للطبقة العاملة او الحركة النقابية الفلسطينية . وما اشرافه على تكوين نقابة سائقي التاكسيات بالقدس ، الا امتدادا لنشاطه السياسي المعادي للشعب ، كما أنه يأتي ضمن اطار محاولات البورجوازية العربية الفلسطينية لاحتواء الطبقة العاملة وحركتها النقابية .

وأخطاء المعلومات والاعلام تكاد لا تحصى في هذه المذكرات ، فصاحب المذكرات يسمي اللجنة العربية العليا التي وافقت على حضور مؤتمر لندن عام ١٩٣٩ بالهيئة العربية العليا (ص ٤٤) . كما يسمي المشروع الانشائي بمشروع موسى العلمي (ص ٤٨) . وربما كان المؤلف قد نسي اسم المشروع ، فلجأ الى تسميته باسم صاحب فكرته والمشرف على تنفيذه . وفي مكان آخر يذكر المؤلف